

النهج الثالث
في التركيب الخبرى
الفصل الأول
إشارة
إلى أصناف القضايا

(١) هذا الصنف من التركيب الذى نحن مجتمعون على أن نذكره ، هو التركيب الخبرى ، وهو الذى يقال لقائله : إنه صادق فيما قاله أو كاذب .

(١) قيل عليه : الصدق والكذب لا يمكن أن يعرفا ، إلا بالخبر المطابق وغير المطابق ، فتعريف الخبر بهما تعريف دورى .

والحق : أن الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر ، فتعريفه بهما تعريف رسمى ، أورد تفسيراً للاسم وتعييناً لمعناه من بين سائر التراكيب . ولا يكون ذلك دوراً ؛ لأن الشيء الواضح بحسب ما هيته ربما يكون ملتبساً فى بعض المواضع بغيره ، ويكون ما يشتمل عليه من أعراضه الذاتية الغنية عن التعريف ، أو غيرها ، مما يجرى مجراها ، عارياً عن الالتباس فإيراده فى الإشارة إلى تعين ذلك الشيء إنما يلخصه ويجرده عن الالتباس . وإنما يكون دوراً ، لو كانت تلك الأعراض أيضاً مفتقرة إلى البيان بذلك الشيء . وههنا إنما يحتاج إلى تعيين صنف واحد من أصناف التركيبات فيه اشتباه ؛ لأنه لم يتعين بعد . وليس فى الصدق والكذب اشتباه .

فيمكننا أن نقول : إنا نعنى بالخبر التركيب الذى يشتمل حد الصدق والكذب عليه . كما لو وقع اشتباه فى معنى الحيوان مثلاً ، فيمكننا أن نقول : إنا نعنى به ما يقع فى تعريف الإنسان موقع الجنس ، ولا يكون دوراً .

(٢) وأما ما هو مثل الاستفهام، والالتماس، والتمنى، والترجى، والتعجب، ونحو ذلك؛ فلا يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب - وفي نسخة « فلا يقال فيها صادق أو كاذب » - إلا بالعرض من حديث قد يعرض - وفي نسخة « يعبر » - بذلك عن الخبر .

(٣) وأصناف التركيب الخبرى ثلاثة .

(٢) وفي بعض النسخ [من حيث قد يعبر بذلك عن الخبر] وهذا تأكيد لما ذهبنا إليه، فإنه قد صرح بأن الصدق والكذب يعرضان لتركيب واحد هو الخبر، ولا يعرضان لغيره من التركيبات إلا بعد صيرورتها خبراً بالقوة .

والتعريض بالاستفهام عن الخبر، كما يقال (ألست قلت : كذا ؟) ويراد به (أنك قلت) .

وبالالتماس كما يقال (تفضل بكذا) ويراد به (أني أريد تفضلك به) وكذلك في سائرهما .

(٣) وذلك لأن التركيب :

إما أن يكون أول تركيب يقع عن مفردات، أو ما في قوتها .

أولا يكون، بل يكون مما تركب مرة أو مراراً .

أما المفردات فالتركيب المشتمل على الحكم منها، لا يكون إلا بحمل البعض على البعض، أو سلبه عنه، وهو الحملي .

وأما المركبات بالتركيب الأول المذكور، وما بعده، فالتركيب المشتمل على الحكم، إذا طرأ عليها، لم يمكن أن يجعل بعضها محمولاً على البعض؛ فإن بعض الأقوال الجازمة لا يكون البعض الآخر؛ فإذاً لا بد من أن يعلق بعضها ببعض، بوجود نسبة أولاً وجودها بينها .

والنسبة تقتضى إما اتصالاً، وإما - وفي نسخة « أو » - انفصالاً . فالذى يعتبر فيه

وجود اتصال أو لا وجوده، هو المتصل .

والذى يعتبر فيه وجود انفصال، أو لا وجوده، هو المنفصل؛

فإذن التركيب الخبرى ثلاثة .

(٤) أولها الذي يسمى الحملى ، وهو الذي يحكم فيه بأن معنى محمول على معنى ، أو ليس بمحمول عليه .

مثاله قولنا : إن الإنسان حيوان ، وإن - وفي نسخة « الإنسان حيوان ، أو » - . الإنسان ليس بحيوان .

فالإنسان وما يجرى مجراه في أشكال هذا المثال ، هو المسمى بـ « الموضوع » .

وما هو مثل « الحيوان » ههنا فهو المسمى بالمحمول ، وليس حرف سلب .

(٥) والثانى والثالث يسمونهما الشرطى .

وإنما قال : [وأصناف التركيب الخبرى] ولم يقل (وأنواعه) نظراً إلى المواد ، وذلك لأننا إذا قلنا : (طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار) أو قلنا : (إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) لم تتغير ماهية الخبر في قولنا عن خبريته المتمينة : وقد تغير التركيب بالحمل والوضع .

فإذن هذه الأمور لا تدخل لها في تحصيل ماهيات الأخبار المتعينة ، فليست بفصول لها بل هى عوارض تلحقها بحسب ما تقتضيه أحوالها الخارجة بعد تحصيل خبريتها ، فتصيرها أصنافاً .

وإذا نظرنا إلى الصور ، فلا شك في أن الحملى والشرطى نوعان تحت الخبر ، وكذا المتصل والمنفصل ، تحت الشرطى .

وحينئذ ينبغى أن تحمل الأصناف في قوله ، على الوضع اللغوى ، دون الاصطلاحى .

(٤) ما يعدم الحمل فيه ، أعنى السالبة ، يسمى أيضاً حملياً ؛ لأن الأعدام قد تلحق بالملكات في بعض أحكامها .

(٥) أما المتصل فاستحقاقه لأن يسمى شرطياً بحسب اللغة العربية ظاهر .

وأما المنفصل فيلحق به ؛ لأنه يشاكلة في التركيب . وأيضاً حقيقة الشرط هى تعليق

أحد الحكمين بالآخر ، وهو موجود في كليهما على السواء ، فلذلك سميا شرطيين .

(٦) وهو ما يكون التأليف فيه بين خبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته إلى غير ذلك ، ثم قرن بينهما ، ليس على سبيل أن يقال : إن أحدهما هو الآخر ، كما كان في الحملى ، بل على سبيل أن أحدهما يلزم الآخر ويتبعه .

(٧) وهذا يسمى الشرطى - وفي نسخة بدون كلمة « الشرطى » - المتصل ، والوضعى .

أو على سبيل أن أحدهما يعاند الآخر ويباينه . وهذا يسمى الشرطى - وفي نسخة بدون كلمة « الشرطى » - المنفصل . مثال الشرطى المتصل قولنا : إذا وقع خط على خطين متوازيين ، كانت الخارجة من الزوايا ، مثل الداخلة المقابلة - وفي نسخة بدون « المقابلة » - .

ولولا « إذا » و « كانت » لكان - وفي نسخة « كان » - كل واحد من القولين خبراً بنفسه .

مثال الشرطى المنفصل قولنا : إما أن تكون هذه الزاوية حادة ، أو منفرجة ، أو قائمة .

وإذا حذف « إما » و « أو » كانت هذه قضايا فوق واحدة ٥

(٦) وذلك لانقطاع تعلق الصدق والكذب بهما ، حال كونهما جزئى شرطى ، ووجود تعلقهما بالمؤلف .

(٧) وإنما يسمى المتصل وضعياً ؛ لأنه يشتمل على وضع المقدم المستلزم للتالى ؛ فإن الشرط فيه لا يقتضى التشكك فى المقدم ، كما ذهب إليه قوم ، بل يقتضى تعلق الحكم بوضعه فقط .

وباقى الفصل غنى عن الشرح .

الفصل الثاني

إشارة

إلى السلب والإيجاب

(١) الإيجاب الحملي : هو مثل قولنا : الإنسان حيوان .
ومعناه أن الشيء الذي نقرضه في الذهن إنساناً ، كان موجوداً في
الأعيان أو غير موجود ، فيجب أن نقرضه حيواناً ، ونحكم عليه بأنه
حيوان ، من غير زيادة « متى » و « في أي حال » بل على ما يعم الموقت
والمقيد ، ومقابلتهما - وفي نسخة « ومقابلتهما » -
والسلب الحملي : هو مثل قولنا : الإنسان ليس بجسم - وفي نسخة
« بحجر » - وحاله تلك الحال - وفي نسخة « الحالة » -

(١) ليس من شرط موضوع القضية .
أن يكون موجوداً في الأعيان ، فإننا نحكم على موضوعات ليست بموجودة في الأعيان ،
أحكاماً إيجابية فضلاً عن السلبية كما على أشكال هندسية لم يحكم بوجودها .
ولا أن لا يكون موجوداً في الأعيان ؛ فإننا نحكم أيضاً على موضوعات موجودة بحكم كالعالم
وما فيه .
بل من شرطه أن يكون متمثلاً في الذهن مفروضاً شيئاً ما بالفعل ، كقولنا : « الإنسان »
فإنه ينبغي أن نقرضه في الذهن إنساناً بالفعل فقط .
ثم إذا حكمنا عليه بأنه كذا ، أو ليس كذا ، فلسنا نريد أن هذا الحكم حاصل
في وقت ما . معين أو غير معين . أو في جميع الأوقات .
ولا أنه حاصل ، من حيث لا نعتبر فيه توقيتاً أصلاً ، حتى لو أردنا أن نوقته ،
لكننا خالفنا مقتضى ذلك الحكم .
ولا نريد أيضاً أنه حاصل بشرط أو قيد ، مثلاً ، بشرط كونه إنساناً أو غير
ذلك ، ولو أنه حاصل من حيث لا نعتبر فيه شرطاً أصلاً ، حتى لو أردنا أن نقيده
بشرط لكننا قد خالفنا مقتضى ذلك الحكم .
بل نريد أن الحكم حاصل فقط ، من حيث يحتمل اقترانه بالتوقيت ، واللّا توقيت ،
والتقييد .

(٢) والإيجاب المتصل - وفي نسخة « والإيجاب في الشرطي المتصل » - هو - وفي نسخة بدون كلمة « هو » - مثل قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . أى إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجوداً - وفي نسخة بدون كلمة « موجوداً » - ويسمى « المقدم » ؛ لزمه الثانى - وفي نسخة « التالى » - المقرون به حرف الجزاء ويسمى « التالى » ، أو صحبه من غير زيادة شىء آخر بعد - وفي نسخة « بعده » -

والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم ، أو الصحبة . مثل قولنا : ليس إذا كانت الشمس طالعة ، فالليل موجود .
والإيجاب المنفصل مثل قولنا : إما أن يكون هذا العدد زوجاً ، وإما أن يكون فرداً . وهو الذى يوجب الانفصال والعناد .
والسلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال - وفي نسخة « هذا الانفصال » - والعناد . مثل قولنا : ليس إما يكون هذا العدد زوجاً

ولنا أن نلحق به ما شئنا من ذلك ، فيصير بسبب اقترانه به مخصصاً يرتفع عنه ذلك الاحتمال العام لجميعها .

أما قبل الإلحاق فهو مجرد عن جميع ذلك .
فهذا مفهوم مجرد الحكم بالإيجاب كان ، أو بالسلب

(٢) أقول : الاتصال .

قد يكون بلزوم كما فى قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .
وقد يكون باتفاق ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة ، فالحمار ناهق .
ويشملهما الصحبة المطلقة .

والإيجاب المتصل : هو الحكم بوجود لزوم التالى للمقدم ، أو صحبه إياه . وإن لم يكن اللزوم معلوماً ولا الاتفاق ، سواء كان كل واحد من المقدم والتالى ، موجبة أو سالبة من غير تقييد ولا توقيت ، أو توقيت ولا توقيت .

وإما - وفي نسخة « أو » - أن يكون - وفي نسخة بدون عبارة « أن يكون » - منقسماً . بمتساويين - وفي نسخة « بمساويين » - *

والسلب فيها هو الحكم بلا وجود هذا اللزوم أو الصحبة .

كذلك الإيجاب في المنفصلة ، هو الحكم بوجود الانفصال والعناد ، بين أجزائها . والسلب هو الحكم بلا وجوده ، سواء كانت أجزاؤها موجبة أو سالبة ، أو مختلطة منهما . وأجزاء الانفصال لا تستحق أن تسمى « مقدماً » و « تالياً » فإن سميت كانت مجازاً ، وذلك لأنها غير متميزة بالطبع ؛ إذ لا تفاوت في تقديم أيها اتفق ؛ ولأنها يجوز أن تكون فوق اثنين ؛ ولذلك ذكر الشيخ التسمية بهما في المتصلة دون المنفصلة .

الفصل الثالث

إشارة

إلى الخصوص والإهمال ، والحصر

(١) إذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئى ، سميت مخصوصة : إما موجبة ، وإما سالبة . مثل قولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب .

وإذا كان موضوعها كلياً ، ولم تتبين - وفي نسخة « تبين » - كمية هذا الحكم ، أعنى الكلية والجزئية ، بل أهمل ، فلم يدل على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع ، أو غير عام ، سميت مهملة ، مثل قولنا : الإنسان فى خسر ، الإنسان ليس فى خسر - وفي نسخة « ليس الإنسان فى خسر » -

فإن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميماً وشركة ، وإدخال - وفي نسخة « وتركهما وإدخال » - التنوين يوجب تخصيصاً ، فلا مهمل - وفي نسخة « فلا مهملة » - فى لغة العرب ، وليطلب ذلك فى - وفي نسخة « من » - لغة أخرى .

وأما الحق فى ذلك فلصناعة النحو ، ولا نخلطها - وفي نسخة « نخلطها » - بغيرها .

وإذا كان موضوعها كلياً وبين - وفي نسخة « وتبين » - قدر الحكم فيه - وفي نسخة بدون عبارة « فيه » - وكمية موضوعه فإن القضية تسمى محصورة .

فإن كان بيّن أن الحكم عام ، سميت القضية كلية . وهي :
 إما موجبة ، مثل قولنا : كل إنسان حيوان .
 وإما سالبة مثل قولنا : ليس واحد - وفي نسخة « ولا واحد » من
 الناس بحجر .

(٢) وإن كان إنما -- وفي نسخة بدون عبارة « إنما » ... بين الحكم
 - وفي نسخة « أن الحكم » ... في البعض ، ولم يتعرض للباقي ، أو تعرض
 بالخلاف . فالمحصورة جزئية :

إما موجبة ، كقولنا : بعض الناس كاتب .
 (٣) وإما سالبة كقولنا ليس بعض الناس بكاتب -- وفي نسخة
 « كاتباً » .. أو ليس كل الناس بكاتب ؛ فإن فحواهما واحد ، وليسا
 يعمان .. وفي نسخة « ليستا تعمان » وفي أخرى « ليس يعمان » .. في
 السلب .

(٢) فنقول الحكم على البعض لا ينافي الحكم على الكل ؛ فإن بعض الناس حيوان ،
 كما أن كلهم حيوان ، بل الحكم الكلي يصدق معه الجزئي ، ولا ينعكس ؛ ولذلك كان الجزئي
 أعم صدقاً من الكلي .

وقد يسبق إلى بعض الأوهام ، أن تخصيص البعض بالحكم يدل على كون الباقي
 بخلافه ، وإلا فلا فائدة للتخصيص ، وذلك ظن لا يجب أن يحكم على أمثاله . إنما
 الواجب أن يحكم على ما يدل الكلام عليه بالقطع ، دون ما يحتمله .

والحاصل : أن صيغة المحصورة الجزئية ، تدل على حكم الجزئي بالقطع . مع الاحتمال
 للكل إن لم يتعرض للباقي ، ومع احتماله ، إن تعرض وذكر أن الباقي بخلافه .

(٣) أما قولنا ليس بعض الناس بكاتب ، فهو صيغة مطابقة للسلب الجزئي ،
 محتملة لأن يصدق معها السلب الكلي ، كما مر .

وأما قولنا : ليس كل إنسان بكاتب ، فهو صيغة السلب عن الكل ، لا للسلب
 الكلي ، ولا للسلب الجزئي . أعنى أنه يدل على سلب الكتابة عن جميع الناس ، لا
 عن كل واحد منهم ، ولا عن بعضهم .

(٤) واعلم أنه وإن كان في لغة العرب قد يدل بـ [الألف واللام] على العموم ؛ فإنه قد يدل به على تعيين الطبيعة ، فهناك لا يكون موقع [الألف واللام] هو موقع [كل] .

ألا ترى أنك تقول - وفي نسخة « قد تقول » - : الإنسان عام ونوع ، ولا تقول : كل إنسان عام ونوع - وفي نسخة بدون جملة « ولا تقول : كل إنسان عام نوع » - وتقول : الإنسان هو الضحاك ، ولا تقول : كل إنسان هو الضحاك .

وقد يدل به على جزئي جرى ذكره ، أو عرف حاله ، فتقول (الرجل) وتعني به واحداً بعينه ، وتكون القضية حينئذ مخصوصة .

ويحتمل أن يصدق معه : إما السلب الكلي ، وإما السلب الجزئي . ولا يمكن أن يخلو عنهما معاً في نفس الأمر ؛ لكنه إذا صدق الكلي ، صدق الجزئي من غير انعكاس - وفي نسخة « عكس » - فالجزئي صادق معه دائماً ، دون الكلي .
فالخاص : أن هذه الصيغة تستلزم السلب الجزئي قطعاً ، ويحتمل معه السلب الكلي ، كما كانت الصيغة الأولى من غير تفاوت . وهذا معنى قوله : [فإن فحواهما واحد ، وليسا يعمان في السلب] .

وفحوى الكلام هو ما يفهم عنه على سبيل القطع ، سواء دل عليه بالوضع أو بالعقل .

(٤) قد ذكرنا أن المعاني الأصلية التي سميها بالطبائع ، فإنها من حيث هي ، لا كلية ، ولا جزئية ، ولا عامة ، ولا خاصة ، ولا كثيرة ، ولا واحدة .
وإنما تصير شيئاً من ذلك بانضياف لاحق إليها يخصصها به ، فلا تخلو تلك الطبائع : إما أن تحكم عليها من حيث هي .

أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم ، أو تخصيصه ، أو مع لاحق يجعلها واحداً شخصياً معيناً .

ويحصل من الأولى قضية مهملة .

ومن الثاني محصورة كلية أو جزئية .

واعلم أن اللفظ الحاصر يسمى سوراً ، مثل [كل] و [بعض]
و [لا واحد] و [لا كل] و [لا بعض] وما يجرى هذا المجرى ، مثل [طراً]
و [أجمعين] في الكلية الموجبة - وفي نسخة بدون عبارة « الكلية الموجبة » -
ومثل [هيج] بالفارسية في الكلي السالب *

ومن الثالث مخصوصة .

و (الألف واللام) تدل بالاشتراك على الأحوال الثلاثة .

إما على العموم ، وتسمى (لام الاستغراق) فكما في قولنا : الإنسان حيوان . أى
كل إنسان ، وهي محصورة كلية .

وإما على تعيين الطبيعة ، فكما في قولنا : الإنسان نوع وعام ، وقولنا : الإنسان هو
الضحاك ، وهي مهملة .

وإما على التخصيص - وفي نسخة « الشخص » - وتسمى لام العهد ، فكما في
قولنا :

قال الشيخ ، وهي مخصوصة .

وباقى الفصل ظاهر .

الفصل الرابع

إشارة

إلى حكم المهمل

(١) اعلم أن المهمل - وفي نسخة بدل السابق كله « وأن المهمل » - ليس يوجب التعميم ، لأنه إما أن تذكر فيه طبيعة تصلح أن تؤخذ كلية ، وتصلح أن تؤخذ جزئية ، فأخذها الساذج بلا قرينة - وفي نسخة بدون عبارة « كلية ، وتصلح أن تؤخذ جزئية ، فأخذها الساذج بلا قرينة » - مما لا يوجب أن يجعلها كلية ولو كان ذلك يقضى - وفي نسخة « يقتضى » - عليها بالكلية والعموم ، لكانت طبيعة الإنسان تقتضى أن تكون عامة فما دام - وفي نسخة « فما كان » - الشخص يكون إنساناً ، لكنها لما كانت :
تصلح أن تؤخذ كلية ، وهناك تصدق جزئية أيضاً ؛ فإن المحمول على الكل محمول على البعض ، وكذلك المسلوب .
وتصلح أن تؤخذ جزئية
ففي الحالتين يصدق الحكم بها جزئياً .
فالمهملة في قوة الجزئية ، وكون القضية جزئية الصديق تصريحاً لا يمنع أن تكون مع ذلك كلية الصديق .

(١) أقول : الحكم في المهملة على الطبيعة المجردة المذكورة . وصيغة القضية لا تدل بالوضع على كلية الحكم ولا على جزئيته ، بل يحتمل كل واحد منهما ، ولا يخلو في نفس الأمر عنهما معاً ، كما مر في السلب عن الكل ؛ لكن الكلية منها تستلزم الجزئية من غير عكس ؛ فالجزئية صادقة في كل حال . والكلية باقية على الاحتمال .

فليس إذا حكم على البعض بحكم ، وجب من ذلك أن يكون
الباقي بالخلاف .

فالمهمل ، وإن كان بصريحه في قوة الجزئي ، فلا مانع أن يصدق
كلياً * .

فإذن فحوى القضية الحكم على البعض بالقطع ، كما كان في المحصورتين الجزئيتين ،
وهذا هو السبب لكونها في قوة الجزئية . وإنما قال - وفي نسخة « قيل » - : (في قوتها)
لأنها ليست تدل بالوضع على ذلك ، بل بالعقل .

والفاضل الذي حكم بأن دلالة الالتزام مهجورة في العلوم مطلقاً ، فقد اضطر إلى
أن حكم بأن هذه الدلالة دلالة الالتزام .
وألفاظ الكتاب ظاهرة .

ولما بين أن المهمة في حكم الجزئية ، وكانت الشخصيات مما لا يعتد بها في العلوم ؛
فإذن القضايا المتبعة هي المحصورات الأربع .

الفصل الخامس

إشارة

إلى حصر الشرطيات وإهمالها - وفي نسخة « إلى القضايا الشرطية » -

(١) والشرطيات أيضاً قد يوجد فيها إهمال وحصر ؛ فإنك إذا قلت :
كلما كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . وقلت - وفي نسخة
« أو قلت » - : دائماً إما أن يكون العدد - وفي نسخة « هذا العدد » -
زوجاً ، وإما أن يكون - وفي نسخة « أو يكون » - فرداً ؛ فقد حصرت
الحصر - وفي نسخة بدون كلمة « الحصر » - الكلي الموجب .

وإذا قلت : ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة ، فالليل موجود ،
أو قلت : ليس ألبتة إما أن تكون الشمس طالعة وإما - وفي نسخة
بدون عبارة « وإما » - أن يكون النهار موجوداً .

فقد حصرت الحصر الكلي السالب .

وإذا قلت : قد يكون إذا طلعت الشمس ، فالسواء متغيمة .

أو قلت : قد يكون إما أن - وفي نسخة بدون كلمة « أن » - يكون
في الدار زيد ، وإما أن يكون فيها عمرو .

فقد حصرت الحصر الجزئي الموجب - وفي نسخة « السالب » - *

(١) أقول : حصر الشرطيات وإهمالها لا يتعلق بحال أجزائها في الحصر والإهمال ،

بل بحال الاتصال والانفصال .

فإن الحكم بتعميم ثبوتها أو تخصيصه ، يقتضى الحصر .

والحكم المجرد من غير بيان تعميم أو تخصيص ، يقتضى الإهمال .

وتقييد الحكم بحال لا يقبل الشركة ، يقتضى الخصوص .

وأما تخصيص ذلك على التفصيل فبان نقول :

كلية الحكم الإيجابي في المتصلة الزومية ، ليست بتكثر مرات الوضع ، بل بحصول التالي عند وضع المقدم ، في جميع أوقات الوضع ، ولابدك وحده ، بل وبتعميم الأحوال التي يمكن فرضها مع وضع المقدم .

فإننا إذا قلنا : كلما كان زيد يكتب ، فيده تتحرك ، فلسنا نذهب فيه إلى أن هذه الصبغة ، إنما تحصل في مرات غير معدودة ، بل نريد أنها إنما تحصل في جميع أوقات كتابته ، ولا تقتصر عليها أيضاً . بل نزيد مع ذلك ، أن كل حال يمكن أن تفرض مع كونه كاتباً ، مثل كونه قائماً أو قاعداً ، أو كونه الشمس طالعة ، أو كونه الحمار ناهقاً ، وغير ذلك مما لا يتناهى ؛ فإن حركة اليد حاصلة مع الكتابة في جميع تلك الأحوال ، بشرط كون تلك الأحوال ممكنة مع وضع الكتابة .

وإذا كانت كليته هذه ، فجزئيته أن تكون في بعض تلك الأحوال من غير تعرض لباقيها .

ومثال ما يختص ببعض الأحوال قولنا : قد يكون إذا كان هذا حيواناً ، كان - وفي نسخة « فهو كان » - إنساناً ؛ فإن ذلك يلزم حال كونه ناطقاً ؛ دون سائر الأحوال . والسالبة ، أعني لازمة السلب ، لا سالبة اللزوم ، على قياس ذلك في البابين . وأما سالبة اللزوم ، بأن لا يكون اللزوم الإيجابي ، إما الكلي أو الجزئي ، صادقاً . بل الصادق :

إما إيجاب من غير لزوم ، أو سلب ، بحسب ما يقتضيه التقابل .
وأما كلية الحكم الإيجابي في الاتفاق ، فهي تعميم أوقات صدق التالي مع صدق المقدم فقط بالاتفاق ، من غير استلزام المقدم للتالي .
وجزئيتها تخصيصها .

وكلية الحكم السلبي ، أعني اتفاق السلب ، لا سلب الاتفاق ، هي أن لا يكون التالي صادقاً مع المقدم في شيء من الأوقات اتفاقاً من غير لزوم .
وجزئيته على قياسه ، وقس سلب الاتفاق على سلب اللزوم .
وأما الإهمال في جميع ذلك ، فبترك التعميم ، والتخصيص .
والخصوص على قياسه .

واعلم أن وجود الحكم الكلي في الاتفاقيات متعذر .
وأما كلية الحكم الإيجابي في المنفصلة ، فوجود التعاند في جميع الأوقات والأحوال ؛
وذلك إنما يكون لكون أجزائها متعاندة بالذات .
وجزئته بالتعاند في بعض الأحوال والأوقات ، كما يكون مثلاً بين الزائد والناقص ،
في حال لا يكون للتساوي وجه ، دون سائر الأحوال .
ولإهماله على قياس ذلك .
وأما سلب العناد فيقتضى :
إما صدق الأجزاء معاً .
أو كذبها معاً .
أو صدق بعضها وكذب الآخر ، من غير أن يقتضى صدق هذا ، كذب ذلك ؛
ولا كذب ذلك صدق هذا .
فهذا ما يقتضيه النظر في صورتها ، دون موادها ، وصيغة كل واحد منها ، على ما ذكر
في الكتاب .

الفصل السادس

إشارة

إلى تركيب الحمليات من الشرطيات - وفي نسخة « الشرطيات من الحمليات » -

- (١) يجب أن يعلم أن الشرطيات كلها تنحل إلى الحمليات ، ولا تنحل في أول الأمر إلى أجزاء بسيطة .
وأما الحمليات فإنها هي التي تنحل إلى البسائط أو إلى ما - وفي نسخة « وما » - في قوة البسائط ، أول انحلالها .
والحمالية : إما أن يكون جزأها بسيطين ، كقولنا : الإنسان مشاء .
أو في قوة البسيط ، كقولنا : الحيوان الناطق المائت ، مشاء .
أو منتقل بنقل قدميه .
وإنما كان هذا في قوة البسيط ؛ لأن المراد به شيء واحد في ذاته ، أو معنى واحد - وفي نسخة بدون كلمة « واحد » - يمكن أن يدل عليه بلفظ واحد *

-
- (١) قد ذكرنا أن المركبات من المفردات هي الحمليات .
والمركبات ، بعد التركيب الأول ، من المركبات ، هي الشرطيات . فيجب أن تنحل الشرطيات إلى المركبات الأولى ، قبل انحلالها إلى المفردات .
وأما الحمليات ، فإنها تنحل إلى المفردات لاغير .
والفاظ الكتاب غنية عن الشرح .

الفصل السابع
إشارة
إلى العدول والتحصيل

(١) وربما كان التركيب من حرف السلب مع غيره ، كمن يقول - وفي نسخة « كقولنا » - زيد هو غير بصير - وفي نسخة « هو زيد غير بصير » - .

(٢) ونعني بغير البصير الأعمى ، أو معنى أعم منه .

(١) لما كانت الدلالة أولاً ، على الأمور الثبوتية ، ويتوسطها على غير الثبوتية ، كان من الواجب إذا قصدنا الدلالة على أمور غير ثبوتية ، أن نورد ألفاظ الثبوتية ، ونعدل بها إلى ذوات - وفي نسخة « بدوات » - السلب إلى تلك الأمور التي هي غير ثبوتية فإن كان من حق تلك الأمور أن يدل عليها بألفاظ مؤلفة ، كالأقوال ، فلننصف أداة السلب إلى تلك الأقوال ، كما مر في القضايا السالبة والموجبة .
وإن كان من حقها أن يدل عليها بألفاظ مفردة ، فلتركب أداة السلب مع المفردات الثبوتية التي تقابلها كقولنا « لا بصير » أو « غير بصير » بإزاء « البصير » في الأسماء .
و « ما صحح » ولا « يصحح » بإزاء « صحح » و « يصحح » في الأفعال .
ويكون حكم تلك المركبات ، حكم المفردات ، وهي التي تسمى معدولة .
ومقابلاتها الخالية عن أداة السلب بإزائها ، محصلة وبسيطة .
ولما استمر هذا القانون ، استعمل هذا التركيب في غير الثبوت أيضاً كالأعمى ، ولا يزال على قياس الثبوتيات .

(٢) أقول : ولما كانت لبعض الأعدام المقابلة للملكات ، أسماء محصلة في اللغات ؛ ك « الأعمى » و « السكوت » و « السكون » دون بعض ، وكان الجميع في الحاجة إلى العبارة عنها متساوية ؛ فاصطلح بعضهم على إطلاق تلك الألفاظ - أعنى المعدولة - في الدلالة على الأعدام ، وأجراها بعضهم على ما يقتضيه الاعتبار العقلي ، من إطلاقها على

(٣) وبالجملة أن يجعل [الغير] مع [البصير] ونحوه ، كشيء واحد ، ثم تثبته أو تسلبه ، فيكون [الغير] وبالجملة [حرف السلب] جزءاً من المحمول ، فإن أثبت المجموع كان إثباتاً وإن سلبته كان سلباً ، كما تقول زيد ليس غير- وفي نسخة « زيد غير » - بصير .

(٤) ويجب أن يعلم أن حق كل قضية حملية ، أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع ، معنى الاجتماع بينهما ، وهو ثالث معنيهما .

ما يقابل المحصلة مطلقاً . فكان غير البصير يدل على الأعمى عند الطائفة الأولى ، وعلى كل ما ليس ببصير - أي شيء كان - عند الأخيرة .
وانخذ بعض المنطقيين هذا التنازع موضع بحث في هذا العلم .

(٣) أقول : يريد أن اللفظ المدول ، لما كان بإزاء لفظ المفرد ، كان حكمه ، حكمه . في التركيب .

وكما كان لإيجاب الشرطية وسلبها ، بحسب ثبوت الاتصال ، أو العناد ، ونفيهما ؛ لا بحسب كون أجزائهما موجبة أو سالبة . فكذاك ههنا تكون القضية .
إيجابية ، إذا كانت حاكمة بثبوت المحمول المدول ، للموضوع .
وسلبية ، إذا كانت حاكمة بنفيه عنه .

(٤) أقول : يشير إلى تعيين ما يرتبط به أجزاء القضية بعضها ببعض : فإن الإيجاب والسلب يتعلقان بثبوت الارتباط ونفيه ؛ ليتحقق من ذلك الفرق بين السلب والعدول .

واعلم أن الرابطة في المعنى أداة ؛ لأن معناها إنما يتحصل في أجزاء القضية ؛ إلا أنها قد يعبر عنها تارة بصيغة « اسم » ، كما يقال : زيد هو كاتب . وقد يعبر عنها تارة بصيغة كلمة وجودية كما يقال : زيد « يوجد » أو « يكون » كاتباً .
ويحذف تارة في بعض اللغات ، كما يقال : زيد كاتباً .

والكلمات قد يشتمل عليها ؛ ولذلك قد ترتبط لذاتها بغيرها كما مر ، ولا يحتاج معها إلى رابطة أخرى ، كما في قولنا : قال زيد . وكذلك الأسماء المشتقة منها إذا وقعت موقعها .

وإذا تُرُخِيَ أن يطابق باللفظ - وفي نسخة « اللفظ » - المعنى بعدده استحق هذا الثالث لفظاً ثالثاً يدل عليه .

وقد يحذف ذلك في لغات ، كما يحذف تارة في لغة العرب أصلاً - وفي نسخة « الأصلية » - كقولنا - وفي نسخة « كقولنا في الأصل » - زيد كاتب . وحقه أن يقال : زيد هو كاتب .

وقد لا يمكن حذفه في بعض اللغات كما في الفارسية الأصلية « أست » في قولنا : زيد ديرست - وفي نسخة « ديراست » وفي أخرى « ديراست » -

وهذه اللفظة تسمى رابطة .

فالقضايا الخالية عنها إما بالطبع ، أو بالحذف ، ثنائية . والمشملة عليها مغايرة للموضوع والحمول ، ثلاثية .

والفاضل الشارح : اعترض على الشيخ ؛ بأن قال : (الكاتب يقتضي الارتباط بغيره ، لذاته ؛ إذ هو من الأسماء المشتقة . فقوله : وحقه أن يقال : « زيد هو كاتب » ليس بصحيح ، بل إنما يصح ذلك في الأسماء الجامدة وحدها) .

وقد سماها : في هذا الاعتراض ؛ لأن الفعل إنما يرتبط لذاته بفاعله ، دون ما عداه ، والفاعل لا يتقدم الفعل في العربية ، فهو لا يرتبط لذاته باسم يتقدمه في حال من الأحوال ، كالمبتدأ وغيره ، فإذاً يحتاج أن يرتبط بالمبتدأ مثلاً ، بمثله إذا تعلق به ، إلى رابطة أخرى غير التي يشتمل عليها نفسه .

وكيف لا ؟ وهو يقع هناك موقع اسم جامد ، فلو كان بدل قوله (زيد كاتب) (زيد يكتب) مثلاً ، حتى يكون المحمول هو الفعل نفسه ، لكان أيضاً من حقه أن يقال (زيد هو يكتب) ، لأن إسناد (يكتب) إلى (زيد) المتقدم عليه ليس إسناد الفعل إلى فاعله ، الذي يرتبط لذاته به ، بل هو إسناد الخبر إلى المبتدأ .

والفعل ههنا مع فاعله ، بمنزلة خبر مفرد ، مربوط على مبتدأ برابطة ، غير ما ارتبط الفعل بفاعله .

(٥) فإذا أدخل حرف السلب على الرابطة ، فقبل مثلاً : زيد ليس هو بصيراً -- وفي نسخة « بصير » وفي أخرى « زيد بصير » بدون « ليس هو » -- فقد دخل النفي على الإيجاب -- وفي نسخة « الإثبات » .. فرفعه وسلبه .

وإذا دخلت -- وفي نسخة « ادخلت » -- الرابطة على حرب السلب جعلته جزءاً من المحمول ، وكانت -- وفي نسخة « فكانت » .. التسمية إيجاباً مثل قولك : زيد هو غير بصير -- وفي نسخة « زيد هو بصير » وربما يضاعف في مثل قولك : زيد ليس هو غير بصير .. وفي نسخة بدون عبارة « وربما يضاعف في مثل قولك : زيد ليس هو غير بصير » -- وكانت .. وفي نسخة « فكانت » .. الأولى داخلة على الرابطة للسلب .

والثانية داخلة عليها الرابطة جاعلة إياها جزءاً من المحمول .
والقضية التي محمولها هكذا تسمى معدولة ومتغيرة وغير محصلة -- وفي نسخة « ومتحصلة » بدل « وغير محصلة » --

(٥) أقول : أراد أن الرابطة إذا تعينت سهل الفرق بين السالبة والمعدولة : لأن أداة السلب :

إن تقدمت ، اقتضت رفع الربط ، فصارت النسبية سالبة .
وإن تأخرت جعلها الربط جزءاً من المحمول ، فصارت معدولة .
وإن تضاعفت وتخلل الربط بينهما ، صارت سالبة معدولة .
وأما في الثنائية : فالفرق بينهما إما بالنية ، أو بالاصطلاح -- إن وقع - على تمايز الأدوات ، كما يقال في اختصاص « ليس » بالسلب و « غير » بالعدول .
قوله (تسمى معدولة) أقول : وبعضهم يسمون هذه القضية (معدولة) منسوبة إلى المعدول الذي هو المفرد .

(٦) وقد يعتبر ذلك في جانب الموضوع أيضاً .

(٧) فأما أن المعدول يدل - وفي نسخة « وأما أن المعدول يدل »
 وفي أخرى « فإن المعدول إما أن يدل » - على العدم - وفي نسخة « عدم » -
 المقابل للملكة - وفي نسخة « للملكية » - أو على غيره حتى يكون غير
 البصير - وفي نسخة « بصير » - إنما يدل على الأعمى فقط أو على فاقد
 - وفي نسخة « كل فاقد » - للبصر من - وفي نسخة « في » - الحيوان
 ولو كان - وفي نسخة بدون كلمة « كان » - طبعاً أو ما هو أعم من ذلك
 فليس بيانه على المنطقي ، بل على اللغوي بحسب لغة لغة .

(٦) وذلك كقولنا : غير البصير أعم ؛ إلا أن القضية المعدولة ، إذا أطلقت فهم
 عنها معدولية المحمول ، وهذه إنما تقيد بالموضوع .

وقد يقل البحث في هذا الصنف لعدم التباسه بالسالبة ، بخلاف الأول .

(٧) أقول : قد ذكرنا الخلاف في أن المعدول (كـ غير البصير) ، يطلق على
 عدم الملكة ، كـ « الأعمى » أو على « ما ليس ببصير » أى شيء كان .

وكان في إطلاق أعدام الملكات على معانيها أيضاً خلاف بعد الاتفاق في تفسير
 العدم بـ (عدم شيء عن موضوع من شأنه أن يتصف بذلك الشيء) فذهب بعضهم إلى
 أن الموضوع المذكور ، موضوع هو شخص ، والأعمى لا يطلق إلا على من كان شأنه
 أن يكون بصيراً من أشخاص الحيوانات .

وبعضهم إلى أنه موضوع نوعي ، أو جنسي . والأعمى مع ذلك يطلق على الأكمه
 الذي ليس من شأن شخصه أن يكون بصيراً ، لكن من شأن نوعه ذلك ، وعلى فاقد البصر
 من الحيوانات طبعاً كـ « الخلد والعقرب » اللذين ليس من شأن نوعيهما أن يكونا بصيرين ،
 ولكن من شأن جنسهما ذلك .

فالذين يحملون المعدول على عدم الملكة ، يطلقونه على أحد هذه المعاني .

وأما الذين يحملونه على ما يقابل المحصل يطلقونه عليها ، وعلى ما هو أعم منها ،
 كالجملات مثلاً ، وبالجملة على ما ليس ببصير مطلقاً .

(٨) وإنما يلزم المنطقي أن يضع .

أن حرف السلب إذا تأخرت عن الرابطة ، أو كان مربوطاً بها ، كيف كان ، فالقضية — وفي نسخة « قضية » ، وفي أخرى « فإن القضية » ... لإثبات . صادقة كانت أو كاذبة .

وأن الإثبات لا يمكن إلا على ثابت متمثل في وجود أو وهم ، فيثبت عليه الحكم بحسب ثباته .

والشيخ بين أن هذا البحث لا يتعلق بالمنطق ، بل هو بحث لغوي يمكن أن يختلف بحسب اللغات والاصطلاحات .

(٨) يريد بيان ما يلزم المنطقي في هذا الموضع ، وهو بيان الفرق بين « العدول » و « السلب » بحسب اللفظ ، وبحسب المعنى .

أما بحسب اللفظ فبتقدم الربط على السلب ، وتأخره عنه ، كما مر . وقد أفاد بقوله : (أو كان مربوطاً بها كيف كان) أن الاعتبار بالعدول ، إنما هو بارتباط حرف السلب بالرابطة على الموضوع ، سواء تأخر الحرف عن الرابطة ، كما في لغة العرب ، أو تقدم عليها ، كما في لغة الفرس مثل قولهم : « زيد نا بينا است » . وأما بحسب المعنى ، فبأن موضوع الموجبة ، معدولة كانت أو محصلة ، يجب أن يكون شيئاً ثابتاً ، عند من يحكم بالإيجاب عليه .

وموضوع السالبة لا يجب أن يكون كذلك ؛ وذلك لأن غير الثابت لا يصح أن يثبت له شيء ، ويصح أن ينقضى عنه ، كـ « زيد » المعدوم ؛ فإنه لا يصح أن يقال : (إنه حى) ويصح أن يقال : (إنه ليس بحى) لأنه ليس بموجود ، فلا يكون حياً .

وذلك الثبوت لا يجب أن يكون خارجياً فقط ، أو ذهنياً فقط ، كما مر . بل يكون ثبوتاً — وفي نسخة « ثبوتياً » — عاماً ، محتملاً لجميع أقسام الثبوت غير خاص بشيء منها . وأما موضوع السالبة فيجوز أن يكون ثبوتياً ، ويجوز أن يكون عديمياً ، سواء كان يمكن الثبوت أو ممتنع .

فالسالبة أعم تناولا للموضوع من الموجبة ؛ ولأجل ذلك تكون السالبة البسيطة ، أعم من الموجبة المعدولة ، إذا تشارك في الأجزاء . وكذلك السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة .

وأما النفي فيصح أيضاً من غير الثابت ، كان كونه غير ثابت واجباً ،
أو غير واجب * .

والاعتراضات التي أوردتها الفاضل الشارح على ذلك ، لما لم تكن قاذحة في هذا البيان بل كانت معارضات وحججاً مبنية على أصول غير متقررة ، كان الاشتغال بها مما يؤدي إلى الإطناب ، ولا يقتضى مزيد فائدة ، أعرضنا عنها .

الفصل الثامن
إشارة
إلى القضايا الشرطية

(١) اعلم أن المتصلات والمنفصلات من الشرطيات قد تكون مؤلفة من حمليات ، ومن شرطيات . وفي نسخة « من شرطيات ومن حمليات » ... ومن خلط .

(١) لما كانت الشرطيات مؤلفة من قضايا ، لا من مفردات ، وكانت القضايا ثلاثاً وفي نسخة « ثلاثة » :

حملية ومتصلة ومنفصلة
والواقعة منها في كل شرطية ثنتان .

فتأليف كل شرطية ، متصلة كانت ، أو منفصلة ، بشرط أن تكون المنفصلة أيضاً ذات جزأين ، وإنما يمكن أن يقع على ستة أوجه .
ثلاثة متشابهة الأجزاء : وهي التي تكون من :

حمليتين أو متصلتين أو منفصلتين

وثلاثة مختلفة الأجزاء ، وهي التي تكون من :

حملية ومتصلة .

أو حملية ومنفصلة .

أو متصلة ومنفصلة .

وكل واحد من الثلاثة الأخيرة ، يقع في المتصلة وحدها على وجهين متعاكسين في الترتيب ، لاختلاف حال جزأها بالطبع ، فيكون :

لتأليف المتصلة تسعة أوجه ،

ولتأليف المنفصلة ستة أوجه .

أمثلة المتصلات : وهي من حمليتين :

كقولنا : إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . فكان إذا كان النهار معدوماً ، فالشمس غاربة .

ومن منفصلتين : كقولنا : إن كان العدد إما زوجاً ، أو فرداً ؛ فعدد الكواكب إما زوج وإما فرد .

ومن حملية ومتصلة . كقولنا : إن كانت الشمس علة النهار ، فإذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . ومن عكسهما ، كعكس قولنا ذلك .

ومن حملية ومنفصلة : كقولنا : إذا كان الشيء ذا عدد ، فهو إما زوج وإما فرد . ومن عكسهما كعكسه .

ومن متصلة ومنفصلة : كقولنا : إن كان إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ، فكان إما الشمس طالعة ، وإما النهار معدوم ، ومن عكسهما كعكسه .

أمثلة للمنفصلات : وهي من حمليتين :

كقولنا : العدد إما زوج وإما فرد .

ومن متصلتين : كقولنا : إما أن يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود .

ومن منفصلتين : كقولنا : إما أن يكون العدد إما زوجاً وإما فرداً ، وإما أن يكون زوجاً ، أو منقسماً بمتساويين .

ومن حملية ومتصلة : كقولنا : إما أن لا تكون الشمس علة النهار ، وإما أن يكون إذا طلعت الشمس فالنهار موجود .

ومن حملية ومنفصلة : كقولنا : إما أن يكون الشيء واحداً ، وإما أن يكون ذا عدد ، إما زوج وإما فرد .

ومن متصلة ومنفصلة : كقولنا : إما أن يكون إذا كان العدد فرداً فهو زوج ، وإما أن يكون العدد إما فرداً وإما زوجاً .

وهذه الأمثلة ، مهملات موجبة ، مؤلفة من أمثالها .

وقد تكون شخصيات ، ومحصورات ، موجبات وسوالب ، يتألف بعضها من بعض وتتكرر وجوه التأليف .

(٢) فإنك إذا قلت : إن كان - وفي نسخة « كانت » - كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود - وفي نسخة « موجوداً » ... فإما أن تكون الشمس طالعة ، وإما أن لا يكون النهار موجوداً .

فقد تركبت - وفي نسخة « ركبت » ... متصلة من متصلة ومنفصلة .
وإذا قلت : إما أن يكون : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .
وإما أن لا يكون - وفي نسخة « وإما أن يكون » - إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم .

فقد ركبت المنفصلة من متصلتين .

وإذا قلت : إن كان هذا عدداً ، فهو إما زوج وإما فرد . فقد ركبت المتصلة - وفي نسخة « المنفصلة » ... من حملية ومنفصلة .
وكذلك عليك - وفي نسخة « وعليك » - أن تعد من نفسك سائر الأقسام .

ولما كانت الشرطيات مؤلفة ، بعد التأليف الأول ، فهي تكون مؤلفة :

إما تأليفاً ثانياً ، أى من حمليات .

أو ثالثاً ، أى من شرطيات مؤلفة من حمليات .

أو رابعاً ، أى من شرطيات مؤلفة من حمليات ، وهلم جرّاً إلى ما لا نهاية له .

(٢) أقول اقتصر الشيخ من التأليفات التسعة ، والستة ، على إيراد أمثلة ثلاثة :

أولها : متصلة مهمة : من متصلة كلية ، ومنفصلة مهمة ، كلها موجبات .

وثانيها : منفصلة مهمة موجبة ، من متصلتين مهملتين ، إحداهما موجبة ، والأخرى

سالبة .

وثالثها : متصلة مهمة ، من حملية شخصية ومن منفصلة مهمة ، كلها موجبات .

والفاصل الشارح : زعم أن تالي المثال الأول ، وهو (إن كان كلما كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود ، وإما أن تكون الشمس طالعة ، وإما لا يكون النهار موجوداً) .

يجب أن تكون منفصلة مؤلفة من الشيء ولازم نقيضه ، وهي تكون مانعة الخلو ؛

فإن الشيء لو ارتفع مع ارتفاع لازم نقيضه الذى يرتفع معه نقيضه ، لارتفع النقيضان معاً وهو محال .

ولا تكون مانعة الجمع ، إن كان لازم النقيض أعم من النقيض ، وتكون مانعة له إن كان مساوياً .

وإنما يجب أن يكون تالى المثال الأول ، هذه المنفصلة دون غيرها ؛ لأن المقدم فيه يقتضى استلزام طلوع الشمس لوجود النهار ، والحال لا يخلو من طلوع الشمس ولا طلوعها فإذن لا يخلو من لاطلوع الشمس ، ووجود النهار اللازم لطلوعها .

فالتريديد بين المقدم ونقيضه ، الذى هو انفصال حقيقى ، استلزام التريديد بين نقيضه المقدم ولازم عينه الذى هو الانفصال المذكور .

قال : والمنفصلة التى أوردها الشيخ مؤلفة من الشيء وملزوم نقيضه ، لأنها مؤلفة من طلوع الشمس ، ولا وجود النهار وليس لوجود النهار ، لازماً للاطلوع الشمس ، لأن رفع التالى لا يلزم رفع المقدم ؛ بل الأمر بالعكس . فإذن هو سهو .

أو أورده الشيخ نظراً إلى المادة ؛ فإن المقدم والتالى فى المثال متساويان ، ويصدق الانفصال منه من جزئيه ، أى جزئية اتفق ، مع نقيض الآخر . فهذا ما أورده الفاضل الشارح عليه .

ويمكن أن يعارض بأن هذا التالى يجب أن يكون منفصلة مؤلفة من الشيء وملزوم نقيضه ، أو من الشيء ونقيض لازمه على ما أورده الشيخ ؛ أو نقيض لازمه ، الذى هو غير التالى . وهو يكون مانعة للجمع ؛ فإن الشيء لو اجتمع مع ملزوم النقيض ، أو مع نقيض اللازم ، لاجتمع النقيضان ، ولا تكون مانعة للخلو ؛ إن كان اللازم أعم من الملزوم ، وإنما يجب أن يكون التالى المذكور هذه المنفصلة ؛ لأن المقدم يقتضى استلزام طلوع الشمس لوجود النهار ، ويمتنع اجتماع طلوع الشمس مع لا طلوعها ، فإذن يمتنع اجتماع طلوعها ، مع لا وجود النهار المستلزم للاطلوعها .

فالتريديد بين المقدم ونقيضه الذى هو انفصال حقيقى استلزام التريديد بين المقدم ومستلزم نقيضه الذى هو الانفصال المذكور .

والذى أورده الشارح مؤلفة من الشيء ولازم نقيضه . وهما ممكنا الاجتماع فإذن

(٣) والمنفصلات - وفي نسخة « فالمنفصلات » - منها حقيقية وهي التي يراد فيها بـ (أما) أنه لا يخلو الأمر من أحد الأقسام ألبتة بل يوجد واحد منها فقط .

(٤) وربما ... وفي نسخة « فربما » - كان الانفصال إلى جزأين .

أو أورده الشارح نظراً إلى المادة .

والخاص من هذا التطويل أنه أضاف إلى مقدم المتصلة الأولى منفصلة تتبعها وتتبع منفصلة حقيقية مؤلفة من مقدم ذلك المقدم ونقيضه .

وعورض بإضافة منفصلة إليه تتبعها أيضاً ، وتتبع أيضاً المنفصلة الحقيقية المذكورة . وهو أعنى الشارح رجح الأولى على الأخيرة من غير رجحان .

والتحقيق في ذلك أن المتصلة اللزومية يلزمها منفصلة مانعة الجمع دون الخلو من عين المقدم . ونقيض التالي هو الذي أورده الشيخ .

ومنفصلة مانعة الخلو ، دون الجمع ، من نقيض المقدم وعين التالي ، وهي التي أوردها الفاضل الشارح .

ولا يلزمها منفصلة حقيقية بحسب الصورة ، ويتبين ذلك إذا جعل اللازم في المثال أعم من الزوم ، كحركة اليد للكتابة .

ولا حرج على الشيخ في إيراد أحد اللازمين دون الآخر .
والمثال الثاني قوله :

إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإما أن لا يكون إن كانت الشمس طالعة فالليل معلوم .

ويوجد في كثير من النسخ (وإما أن يكون) أيضاً ، وهو سهو من الناسخين .

(٣) وهذه هي التي تمنع الجمع والخلو ، وتحدث من القسمة إلى شيء ونقيضه ؛ فإن النقيضين هما اللذان ، لذاتيهما ، لا يجتمعان ولا يرتفعان .

ولكن ربما يورد بدل أحد المتناقضين ؛ أو كليهما ، مساوٍ في الدلالة ، فتتحقق المناقضة فيهما ، كما يقال العدد إما زوج وإما فرد .

(٤) أقول : أما ما انفصل إلى جزأين فقد مر ذكره .

وربما كان إلى أكثر .

وربما كان غير داخل في الحصر .

(٥) ومنها غير حقيقية وهي - وفي نسخة « مثل » بدل « وهي » -
التي يراد فيها بـ (أما) معنى منع الجمع فقط دون منع الخلو عن الأقسام
مثل قولك - في جواب من يقول : إن هذا الشيء حيوان شجر - :
إنه إما أن يكون حيواناً ، وإما أن يكون شجراً .
وكذلك جميع ما يشبهه .

وأما ما انفصل إلى أكثر فهو بأن يورد بدل الأجزاء ما تنفصل الأجزاء إليه ، من
أجزاء الأجزاء .

كقولنا : كل عدد : إما تام ، وإما زائد ، وإما ناقص .

فهو ينشعب من قولنا : إنه إما تام ، وإما غير تام . وغير التام إما زائد وإما ناقص .
وكذلك إذا انفصل سائر الأجزاء إلى أجزاء أخرى ، وتبلغ الأقسام إلى ما بلغته وتكون
منع ذلك حاصرة . وممانعة للجمع والخلو .

ويكون أصل الإنشعاب في الكل من القسمة إلى النقيضين .

قال الفاضل الشارح : (واعلم أن الذي يكون أجزاء الانفصال فيه ، أربعة أو خمسة ،
ومع ذلك يكون محصوراً ، فهو غير موجود) .

وأنا أقول : ليس هذا عندي وجه ؛ فإن الأشكال محصور في أربعة . والكليات
في خمسة . ولعل النسخة التي وقعت إلى من شرحه سقيمة ، وليست تكشف من سائر النسخ .
وأما ما كان غير داخل في الحصر فكقولنا : المضلعات المسطحة ، إما مثلث ، أو مربع
أو خماس . وكذلك إلى ما لا يتناهى .

(٥) أقول : إذا حذف أحد قسمي الانفصال الحقيقي ، وأورد بدله ما لا يساويه ،
بل يكون : إما أخص منه ، أو أعم ؛ حصلت منفصلة غير حقيقية مانعة للجمع وحده ،
أو للخلو وحده .

أما الأول : فلأن الشيء لو اجتمع مع ما هو أخص من نقيضه لزم منه اجتماع

النقيضين ؛ فإن ما هو أخص من النقيض يستلزم النقيض .

ومنها ما يراد فيها بـ (أما) منع الخلو، وإن كان يجوز اجتماعهما وهو جميع - وفي نسخة بدون كلمة «جميع» - ما يكون تحليله يؤدي إلى حذف جزء من الانفصال الحقيقي، وإيراد لازمه بدله - وفي نسخة بدون عبارة «بدله» - إذا لم يكن مساوياً له، بل أعم.

مثل قولهم: إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق، أى وإما أن لا يكون في البحر ويلزمه أن لا يغرق - وفي نسخة بحذف، أى وإما أن «لا يكون في البحر ويلزمه أن لا يغرق» -

وأما المثال الأول: فقد كان المورد فيه ما وإنما يمكن مع النقيض ليس ما يلزم النقيض فكان - وفي نسخة «وكان» - يمنع الجمع ولا يمنع الخلو. وهذا يمنع الخلو ولا يمنع الجمع.

ولما احتمل أن يصدق نقيضه، ولا يصدق معه ما هو أخص منه، احتمل أن يرتفعاً معاً.

وأما الثاني: فلأن الشيء لو ارتفع ما هو أعم من نقيضه، لزم منه ارتفاع النقيضين؛ فإن النقيض أيضاً يرتفع بارتفاع ما هو أعم منه.

ولما احتمل أن يصدق مع ما هو أعم من نقيضه، ولا يصدق معه النقيض، احتمل أن يجتمعا معاً.

مثال الأول: أن تقول: هذا الشيء إما حيوان أو ليس بحيوان، والشجر أخص من اللاحيوان، فنورده بدله.

أو تقول: هذا الشيء إما شجر أو ليس بشجر. والحيوان أخص من اللاشجر. ونورده بدله، فيحصل قولنا: هذا الشيء إما حيوان وإما شجر، مانعاً للجمع دون الخلو؛ لأنه لا يكون شيئاً واحداً حيواناً وشجراً معاً، ويمكن أن يكون غيرهما كالجبل وحينئذ نكون قد أوردنا بدل النقيض ما يمكن معه ويستلزمه، لاما يجب معه ويلزمه؛ لأن الخاص يمكن أن يكون مع العام ويستلزمه ولا يجب أن يكون معه أو يلزمه.

ومثال الثاني: أن تقول: زيد إما في البحر أو ليس فيه، ولم يفرق، فأن لا يفرق عم من قولنا: ليس في البحر فنورده بدله.

أو نقول : زيد إما غرق ، أو لم يغرق . وفي البحر ، م من قولنا : غرق ، فنورده بدله ، فيحصل — وفي نسخة « ليحصل » وفي أخرى « يحصل » — منها قولنا : زيد إما في البحر ، وإما لم يغرق ، مانعاً للخلو دون الجمع ؛ لأنه لا يكون ليس في البحر ، وقد غرق ويمكن أن يكون في البحر ولم يغرق . وحينئذ نكون قد أوردنا ما يلزم التقيض ويجب معه ؛ فإن العام يلزم الخاص ويجب معه ، واعلم أن استعمال الحقيقي أكثر من أن يحصى .
وأما الآخرون فقد يستعملان في جواب من يقول : هذا الشيء شجر حجر معاً . وذلك بأن يرد عليه قوله .

إما بتريديد الصدق فيهما ، فيقال : هو إما شجر ، أو حجر . أى إما هذا صادق أو ذلك .

وإما بتريديد الكذب فيهما . فيقال : إما أن لا يكون شجراً ، وإما أن لا يكون حجراً — أى إما هذا كاذب أو ذلك — ويكون الأول بانفراده مانعاً للجمع .
والثاني . مانعاً للخلو .

ويحصل من كل واحدة منهما امتناع اجتماع الوصفين في ذلك الشيء .
وينضاف إلى ما سلمه ذلك القائل — وفي نسخة « السائل » — من امتناع خلوه عنهما ، فيجتمع من ذلك معنى منفصلة حقيقية .

واعلم أن كل واحدة من هذه المنفصلات قد يتألف من موجبتين في اللفظ ، كقولنا : العدد إما زوج ، وإما فرد . وهذا الشيء إما شجر ، أو حجر . وهذا الموجود إما دائم الوجود ، أو ممكن الوجود .
ومن سالتين : كقولنا : العدد إما ليس بزواج ، وإما ليس بفرد . وهذا الموجود إما ليس بدائم الوجود ، وإما ليس بممكن الوجود . وهذا الشيء إما أن لا يكون شجراً ، وإما أن لا يكون حجراً .

ومن موجبة وسالبة ، كقولنا : العدد إما أن ينقسم بمتساويين ، أو لا ينقسم بمتساويين وهذا إما إنسان ، أو ليس بحيوان . وهذا إما حيوان أو ليس بإنسان .
فهذا من حيث اللفظ . وأما من حيث المعنى .

(٦) وقد يكون لغير الحقيقي أصناف آخر وفيما ذكرناه - وفي نسخة «أوردناه ههنا» - كفاية .

(٧) ويجب عليك أن تجرى أمر المتصل والمنفصل . . وفي نسخة بحذف عبارة «المنفصل» . في الحصر ، والإهمال ، والتناقض ، والعكس ، مجرى العمليات ، على أن يكون المقدم كالموضوع ، والتالي كالمحمول .

فالحقيقة لا بد من أن تتألف من موجبة وسالبة لا غير ، لما مر .

وما نعمة الجمع يمكن أن تتألف منهما ، ويمكن أن تتألف من موجبتين ، وذلك ظاهر ؛ ولا يمكن أن تتألف من سالتين ؛ لأن الموجبة الحقيقية لا يستلزمها سالبة حقيقية .
ومانعة الخلو يمكن أن تتألف منهما ، ويمكن أن تتألف من سالتين ، لأن السالبة بدلان أن تكون لازمة للسوجبة ، ولا يمكن أن تتألف من موجبتين ، لا شيئاً لها على ما تشمل عليه الحقيقة وزيادة .

(٦) أقول ، يريد به المواضع التي نستعمل فيها حرف العناد ، ولا يراد منه الجمع والخلو . مثاله :

تقول : رأيت إما زيداً ، وإما عمراً حين تشك في رؤيتهما .

وتقول : العالم إما أن يعبد الله ، وإما أن أن ، ينفع الناس ، أى غالب أحواله هذان الفعلان وهذا مما يتعلق باللغة .

(٧) هذا بيان كلي لما يتعلق بالمتصلات ، وهو بالإحالة على العمليات ؛ فإن حكمها في جميع ذلك واحد ، وقد مر الحصر والإهمال من ذلك ، وسيجيء بيان التناقض والعكس في موضعه .

وفي بعض النسخ (من المتصل والمنفصل)

وأمر المنفصل ، في ذى الجزأين ، يجرى مجرى العمليات في جميع ذلك إلا العكس ؛ فإن العكس لا يتعلق به ، لعدم امتياز ، أجزائه بالطبع .

والأدوات هي التي تلحق الهيئات بالقضايا ، إلا أن المنطق لما كان نظره بالتصدي الأول في المعاني ، أشار إلى الهيئات دون الأدوات .

الفصل التاسع

إشارة

إلى هيئات تلحق القضايا وتجعل لها أحكاماً خاصة في الحصر وغيره

(١) إنه قد تزداد في الحملات لفظة - وفي نسخة « لفظ » -
« إنما » فيقال : إنما يكون الإنسان حيواناً . وإنما يكون بعض الإنسان
- وفي نسخة « الناس » - كاتباً ، فيتبع ذلك زيادة في المعنى . لم تكن
مقتضاة قبل هذه الزيادة بمجرد الحمل ؛ لأن هذه الزيادة تجعل الحمل
مساوياً ، أو خاصاً بالموضوع

وكذلك قد تقول : الإنسان - وفي نسخة « إن الإنسان » - هو
الضحاك بالألف واللام في لغة العرب ، فتدل على أن المحمول مساو
للموضوع .

وكذلك تقول : ليس إنما يكون الإنسان حيواناً ، أو تقول : ليس
الحيوان - وفي نسخة « الإنسان » - هو الضحاك ، وتدل على سلب
الدلالة الأولى في الإيجابين .

(١) المحمول قد يكون أعم من موضوعه ، كالأجناس والأعراض العامة ، وقد يكون
مساوياً ، كالفصول والخواص المساوية ، وقد يكون أخص منه ، كالخواص الغير
- وفي نسخة « كخواص غير » - المساوية .

ولفظة (إنما) إذا دخلت على القضية ، دلت على نفى العموم عن المحمول ، وهو
معنى قوله : (يجعل الحمل مساوياً أو خاصاً بالموضوع) .

وليس إذا دخل عليها دل على نفي دلالتها تلك ، فأثبت العموم .

(٢) وتقول أيضاً : ليس الإنسان إلا الناطق ، فيفهم - وفي نسخة « ويفهم » - منه أحد معنيين :

أحدهما : أنه ليس معنى الإنسان إلا معنى الناطق ، وليس تقتضى الإنسانية معنى آخر .

والثاني : أنه ليس يوجد إنسان غير ناطق ، بل كل إنسان ناطق - وفي نسخة بدون عبارة « بل كل إنسان ناطق » - [يريد أن هذه الصيغة تفيد إما المساواة في المعنى كما بين الإنسان والحيوان الناطق. وإما المساواة في الدلالة كما بين الضاحك والناطق « شرح »] وتقول في الشرطيات أيضاً : لما كان النهار راهناً ، كانت الشمس طالعة . وهذا يقتضى مع إيجاب - وفي نسخة « الإيجاب » - الاتصال ، دلالة تسليم المقدم ووضعه ، ليتسع منه وضع التالي .

(٣) وكذلك تقول : ليس يكون النهار موجوداً - وفي نسخة بدون كلمة « موجوداً » - إلا والشمس طالعة ، تريد به كلما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ، فيفيد هذا القول حصراً في الفحوى .

(٤) وتقول أيضاً : لا يكون النهار موجوداً ، أو تكون الشمس طالعة وهو قريب من ذلك .

(٢) أقول : (راهناً) أى ثابتاً .

ولفظه (لما) تفيد مع الدلالة على استلزام التالي ، الدلالة على أن وجود المقدم مسلم موضوع ، لا يحتاج إلى بيان .

(٣) يريد به أن القضية بهاتين الأداتين محصورة كلية .

(٤) أقول : هذه والتي قبلها ، من القضايا التي تسمى (محرقة) وهي ما تخلو عن

أدوات الاتصال أو العناد . وتكون في قوة الشرطيات .

ومعناه لا يكون النهار موجوداً ، إلا أن تكون الشمس طالعة .

(٥) وتقول أيضاً : لا يكون هذا العدد زوج المربع وهو فرد .
وهذا - وفي نسخة بدون « وهذا » وفي أخرى « هذا » - في قوة قولك :
إما أن لا يكون هذا العدد زوج المربع ، وإما أن - وفي نسخة « وأن » -
لا يكون فرداً *

وهي من المتصلات في قوة قولنا : كلما كان النهار موجوداً ، كانت الشمس
طالعة .

ومن المنفصلات في قوة قولنا : إما أن لا يكون النهار موجوداً ، وإما أن تكون
الشمس طالعة .

قيل : والأخير أقرب ؛ لأنه لا يغير أجزائها .

(٥) وهذه أيضاً من (المحرفات) وكل زوج فهو زوج المربع ، أى مربعه يكون
زوجاً .

وليس كل ما مربعه تزوج ، فهو زوج ؛ لأن كثيراً من المقادير الصم كجذر
العشرة مثلا تكون مربعاتها أزواجاً ، ولا تكون هي أعداداً فضلاً عن أن تكون أزواجاً .
وكذلك القول في الأفراد ومربعاتها في القضية المذكورة في قوة منفصلة مانعة الخلو ،
هي : إما أن لا يكون زوج المربع . وإما أن لا يكون فرداً .
وذلك لأن الشيء الواحد ، لا يكون زوج المربع ، وفرداً ، معاً . وقد يكون لاهذا
ولاذاك معاً .

ومثال آخر له : لا يكون زيد كاتباً ، وهو ساكن اليد ؛ فإنه في قوة قولنا : إما أن
لا يكون كاتباً ، وإما أن لا يكون ساكن اليد . أى لا يكون كاتباً ساكن اليد . ويمكن
أن يكون غير كاتب وهو متحرك اليد ، كما في حالة الرمي مثلا .

الفصل العاشر

إشارة

إلى شروط القضايا

(١) يجب أن تراعى في الحمل ، والاتصال ، والانفصال ، حال الإضافة : مثل أنه إذا قيل [ج] هو والد . فليراع لمن ؟ وكذلك الوقت ، والمكان ، والشرط .

مثل أنه إذا قيل : كل متحرك متغير ، فليراع مادام متحركاً وكذلك ليراع حال الجزء والكل - وفي نسخة « الكل والجزء » - وحال القوة والفعل ، فإنه إذا قيل لك - وفي نسخة بدون عبارة « لك » - : إن الخمر مسكر - وفي نسخة « مسكرة » - فليراع أبا لقوة - وفي نسخة « إما بالقوة » وفي أخرى « أنه بالقوة » - أم - وفي نسخة « أو » - بالفعل والجزء اليسير

(١) أقول : يذكر في هذا الفصل قوانين لا يتحصل معاني القضايا إلا برعايتها ، ورعاية أمثالها ، وهي ستة :

الأول : حال الإضافة ، وقد ذكر مثاله .

الثاني : حال الوقف ، كما يقال : القمر ينخسف ، فليراع في أى الأوقات هو ؛ فإنه مختص بوقت توسط الأرض بينه وبين الشمس .

الثالث : حال المكان ، كما يقال : السقمونيا مسهل الصفراء ، فليراع في أى مكان هو ، فقد قيل : إنه لا يعمل في الصقلاب .

الرابع : حال الشرط ؛ وقد أورد مثاله ، وهو كل متحرك متغير .

الخامس : حال الجزء والكل .

السادس : حال القوة والفعل .

فقد ذكر مثالهما .

أم - وفي نسخة « أو » - المبلغ الكثير ؛ فإن إهمال هذه المعاني ، مما
يوقع غلطاً كثيراً .

وهذه الشروط قد تذكر في باب التناقض مضافة إلى شرطين آخرين كما يجيء
إن شاء الله تعالى .